



الإقليمية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ينضاف إلى ذلك واقع الهشاشة الذي يتخبط فيه المربون والمربيات، الذين بدونهم لا يمكن **لا تعميم ولا تطوير** هذا القطاع.

في هذا الملف حاولت ملفات تادلة استعراض آراء نقابيين، وممارسين في مجال التعليم الأولي ورياض الأطفال للوقوف على الإشكالات التي ينبغي أن تشكل أولوية أولويات الحكومة لتحقيق ما لم يتحقق بعد من آمال وطموحات أعلنتها مختلف مختلف «مخططات إصلاح التعليم» المتعاقبة، بدون جدوى.

« **التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة**»، عنوان وثيقة خاصة بالتعليم الأولي، أصدرها المجلس الأعلى سنة **2017**، وهو عنوان يوحي بوجود وعي بمدى أهمية قطاع التعليم الأولي، وبالتالي إدراك للأهمية التي ينبغي أن يحظى بها، غير أن واقع الحال ونحن على مشارف نهاية **2021** لا زال على حاله.

فلا زال واقع هذا القطاع هشا، نظرا لشبه انسحاب الدولة منه، وتعدد المتدخلين، ما بين خواص يسعون إلى الربح، وجمعيات تبرم شراكات مع المديرية



# التعليم الأولي بالمغرب: 20 عاما من التشخيص والتوصيات

أعداه: محمد لغريب



قبل عشرين عاما، احتلت قضية التعليم الأولي صدارة النقاشات التي دارت حول إصلاح قطاع التربية والتكوين بالمغرب، وأعلن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أن لا إصلاح ولا نهوض بالتعليم ككل دون الاهتمام بالتعليم الأولي، واعتبرت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية أنه رأس الرمح في عملية الإصلاح وقضية لا بد من إعطائها المزيد من الاهتمام للنهوض بالنظام التربوي في بلادنا. غير أنه بعد مرور عقدين من الزمن ظل القطاع يعيش على إيقاع الاختلالات والتعثرات وإهدار الزمن والمال والمجهودات، وتحولت المؤسسات المكلفة بالتعليم إلى مجرد طبيب يشخص وضعية التعليم الأولي ويقدم النصائح والتوصيات دون القطع مع المرض ومسبباته، ما ضيع على أجيال من أبناء الشعب المغربي فرص الاستفادة من هذه الإمكانيات التي تم هدرها طيلة هذه الفترة. أما اليوم، وبعد هذا الكم الهائل من التوصيات والتقارير والملاحظات، هل ستستدرك وزارة شقيب بنموسى الأمر وتصحح ما يمكن تصحيحه، بعد أن ظهر التعليم الأولي بوزارة جديدة تدعى «وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة»؟

## الميثاق الوطني للتربية والتكوين يضع اللبنات الأولى للتعليم الأولي

خلال بداية الألفية الثالثة، سعى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلى إعادة هيكلة النظام التربوي المغربي، وفق رؤية تربط مختلف هياكله ومستوياته وأماطه، في نسق متماسك ودائم التفاعل والتلاؤم مع محيطه الاجتماعي والمهني والعلمي والثقافي، وتضمنت هذه الهيكلة الجديدة كل من التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي، على أساس الجذوع المشتركة والتخصص التدريجي على جميع المستويات. لذلك ظلت رؤية الميثاق لمسألة التعليم الأولي رهينة بمدى تعميم التعليم الإلزامي وتحقيقه تقدما بنا، من خلال دمج التعليم الإبتدائي ليشكل سرورة تربوية منسجمة تسمى «الإبتدائي» مدتها ثمان سنوات، وتتكون من سلكين: الأساسي الذي يشمل التعليم الأولي والسلك الأول من الإبتدائي من جهة والسلك المتوسط الذي سيتكون من السلك الثاني الإبتدائي من جهة ثانية.

وبحسب ما جاء في الميثاق، فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات كاملة وست سنوات، هم من يلتحقون بالتعليم الأولي، وتهدف هذه الدراسة خلال عامين إلى تسيير التفتح البدني والعقلي والوجداني للطفل وتحقيق استقلالته وتنشئته الاجتماعية من خلال تنمية مهاراته الحسية الحركية والمكانية والزمانية والرمزية والتخيلية والتعبيرية، وتعلم القيم الدينية والخلقية والوطنية الأساسية، والتمرن على الأنشطة العملية والفنية (كالرسم والتلوين والتشكيل، ولعب الأدوار والانشاد والموسيقى...) وكذا الأنشطة التحضيرية للقراءة والكتابة باللغة العربية خاصة، من خلال إتقان التعبير الشفوي مع الاستئناس باللغة الأم لتيسير الشروع في القراءة والكتابة باللغة الأم.

لكن هذه الرؤية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين حول موضوع التعليم الأولي، عرفت انتقادات واسعة من طرف الآباء والمهتمين والنقابات التعليمية، لأنها ظلت دون نتائج ملموسة تذكر، رغم تأسيسها لانطلاق هذا المشروع التربوي، حيث شهدت تعثرات كثيرة، لكونه لم تبلغ الأهداف المسطرة خلال العشرية الأولى من الميثاق، ما دفع السلطات الحكومية المكلفة بملف التعليم ببلادنا إلى تقديم قراءة تشخيصية لواقع التعليم الأولي، بهدف تعميم العرض التربوي الذي ظل تحديا كبيرا، يرتبط نجاحه بانخراط وتنسيق بين مجموع الشركاء المحتملين من الخواص وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، واستدراك ما يمكن استدراكه في المخطط الاستعجالي لتجاوز الاختلالات التي عرفها تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين في هذا الباب.

## المخطط الاستعجالي يجاوب تصحيح الوضع (2009-2012)

احتلت مسألة التعليم الأولي أيضا، حيزا مهما خلال نقاشات كافة الفرقاء للمخطط الاستعجالي (2009-2012) على غرار باقي القضايا التي حملها المشروع لإنقاذ المنظومة التربوية في بلادنا. وعلى الرغم من الطموح الذي أبداه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإن العرض التربوي في التعليم الأولي، وفق التشخيص الذي قدمه المخطط الاستعجالي بقي منحصر في القطاع الخاص (الكتاتيب القرآنية والمؤسسات العصرية)، بينما ظل هذا العرض محدودا، ويتوزع بصورة غير متوازنة كما ونوعا على مجموع التراب الوطني.

وفي هذا السياق، تم رصد العديد من المشاكل والعقبات، ومنها ضعف التمدرس بالتعليم الأولي، خاصة في العالم القروي ونقص البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وتعدد المناهج الدراسية في هذا الطور التربوي، إن على مستوى اختيار المضامين والأنشطة، أو على مستوى الطرق

والوسائل الديداكتيكية، بالإضافة إلى تباين مواصفات المربين والمربيات وضعف تأهيلهم المهني، وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال، ونقص وسائل التمويل والرعاية في المناطق القروية على وجه الخصوص.

ولتحقيق هدف المخطط الاستعجالي القاضي بتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015، سعت المخطط إلى التنسيق بين مجموع الشركاء من وزارات وجماعات محلية، ومنظمات غير حكومية ومتدخلين من الخواص وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، من خلال عمليات إرادية ومتجددة على ثلاث واجهات متوازية.

وتروم الواجهة الأولى، تأهيل العرض التربوي القائم من خلال تنظيم تكوين لفائدة المربيات والمربين الممارسين، قصد إعادة تأهيل قدراتهم المهنية، وإضفاء طابع الانسجام على التعليم الأولي المقدم في المؤسسات، وتعميم مراكز الموارد التي تضطلع بدور هام في إعداد الوسائل البيداغوجية الموجهة للتعليم الأولي، وتقديم الدعم البيداغوجي لبنات التعليم الأولي في محيطها، في كل النيابات حيث سيتم تجهيز تسعة مراكز جديدة لتغطية مجموع التراب الوطني.

أما الثانية، فتهدف إلى تطوير العرض التربوي العصري في التعليم الأولي في مجموع التراب الوطني، وخاصة في الوسط القروي وفي المناطق الفقيرة، من خلال توسيع العرض التربوي، والإعتماد على تدخل الدولة لعدم جاذبية هذه المناطق بالنسبة للمتدخلين من الخواص، خلافا للوسط الحضري، وتم الإعتماد على تدخل الخواص واتخاذ العديد من إجراءات الدعم والتحفيز قصد تطوير العرض التربوي الخصوصي في التعليم الأولي. فيما الواجهة الثالثة، فارتكزت على توفير تأطير أفضل لقطاع التعليم الأولي من خلال تعزيز جهاز التفتيش في قطاع التعليم الأولي، بانتداب داخلي لأزيد من 250 مفتشا إضافيا في الفترة ما بين 2009-2012، ويتعلق الأمر بمفتشي التعليم الإبتدائي الذين سيتلقون تكوينا تكميلا يتمحور حول خصوصيات التعليم الأولي.

فهل صحح المخطط الاستعجالي الاختلالات والتعثرات التي عرفها تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين في هذا الباب.

## الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم

(2015-2030) توصي بإطار مؤسستي خاص بالتعليم الأولي

وضعت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم، قضية التعليم الأولي نصب أعينها، واعتبرت أنه الأساس لكل إصلاح تربوي مبني على الجودة وكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف وتيسير النجاح في المسار الدراسي والتكويني، ولذلك شدد على ضرورة النهوض به بالتدرج في حدود السنوات العشر الجارية، وبالتالي اتخاذ جملة من الإجراءات أبرزها جعل تعميم تعليم أولي بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسر بقوة القانون، ووضع الآليات الكفيلة بالانخراط التدريجي للجماعات التربوية في جهود تعميمه، وتحسين خدماته، وذلك بتمكين جميع الأطفال المتروحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات من لوجه.

ودعت الرؤية الاستراتيجية، إلى إحداث إطار مؤسستي يختص بالتعليم الأولي، يكون تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، يتحمل مهام التنسيق وتحقيق الانسجام بين كافة أنواع المؤسسات التربوية المعنية بهذا النوع من التعليم، ووضع آليات تتبعه ومراقبته، واعتماد نموذج بيداغوجي موحد الأهداف والغايات، متنوع الأساليب خاص بالتعليم الأولي، كفييل بضمان انسجام مناهجه وطرائقه وعصرنتها، وتمكينه من الوسائل المادية والتربوية الحديثة، وضمان جودة خدماته ومردوبيته على نحو منصف بالنسبة لجميع الأطفال المغاربة، ذكورا وإناثا البالغين

سن التعليم الأولي.

وشددت الرؤية الاستراتيجية، على ضرورة وضع إطار مرجعي ودفاتر تحملات مضبوطة لمعيرة التعليم الأولي، بإشراك كافة المتدخلين المعنيين، وإعادة تأهيل مؤسسات التعليم الأولي القائمة في اتجاه ملاءمتها، والرفع من جودة أدائها، وإحداث شعب لتكوين الأطر اللازمة للتعليم الأولي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في المدى المتوسط، مع الحرص على توفير تكوين جيد للمربيات والمربين والأطر الإدارية الخاصة به، وتحفيزهم وتثمين عملهم، والتجديد المنتظم لتكوينهم وتبادل خبراتهم وترصيد الممارسات الجيدة في ميدان التعليم الأولي، ولا سيما تلك التي قطعت أشواط في بلورة مفهوم جديد وعصري للتربية ما قبل المدرسية بهوية مغربية.

كما دعت إلى ضرورة مضاعفة الجهود للعناية بالطفولة المبكرة، في إطار مؤسسات عصرية، لا سيما منها الطفولة في وضعية خاصة من أجل تيسير ولوجها للمدرسة، مع ضمان التتبع الفعلي لمسارها، بما يلزم من دعم ومواكبة وتأطير جيد، وذلك بإشراك ممأسس للقطاعات الحكومية المعنية والمجتمع المدني.

## المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: الوضعية الحالية للتعليم الأولي بعيدة عن الانتظارات

في يوليوز من سنة 2017، قدم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤيته في موضوع التعليم الأولي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية في بناء المدرسة المغربية الجديدة، وفق ما نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وكذا الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030).

وفي تشخيصه لواقع التعليم الأولي، اعتبر المجلس أن الوضعية الحالية للتعليم الأولي في المغرب بعيدة عن الانتظارات، وعن الأسس الضرورية للإسهام في تحقيق طور تربوي قابل للتعميم وذي جودة عالية يرتكز على حاجات الطفل وحقوقه، استنادا على ما قدم من تقارير واحصاءات التي تبقى في رأي المجلس في حاجة إلى المزيد من تدقيق معطياتها الميدانية. وعلى الرغم من محاولات إصلاح المنظومة التربوية منذ الميثاق، يرى المجلس، أن هناك مجهودا في التعميم يعاني من تطور متذبذب في توسيعه، مسجلا عدم تمكن نسبة مهمة من الأطفال (4 إلى 6 سنوات) من اللوج إلى التعليم الأولي، حيث تختلف هذه النسبة ما بين المناطق القروية والحضرية، وما بين الإناث والذكور داخل كل وسط رغم الإمكانيات التي تم رصدها لتطبيق البرنامج الاستعجالي لبلوغ أهداف الرفع من نسبة المستفيدين من التعليم الأولي.

واعتبر المجلس، أن العرض في التعليم الأولي حسب الوسط يتميز بفوارق هيكلية، وخاصة أمام غياب شبه كامل لنموذج عصري في الوسط القروي، حيث يتولى التعليم الأولي الاستجابة لـ 90 في المائة من العرض التربوي الخصوصي، إذ يستقبل 80 في المائة من الأطفال الذين يلجون هذا الطور، أما في الوسط الحضري فإن 70 في المائة من مؤسسات التعليم الأولي هي مؤسسات تقليدية و23 منها مؤسسات عصرية. كما تمثل الأقسام المدمجة في المدارس الإبتدائية التي تسير من طرف الجمعيات 9.8 المائة من العرض في الوسط القروي، مقابل 6.2 في المائة فقط في الوسط الحضري.

عواقب أخرى، ووقف عليها المجلس عند تقديمه رؤيته حول التعليم الأولي، تمثلت في تعدد الأطراف المتدخلية فيه: وزارة التربية الوطنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الشباب والرياضة، التعاون الوطني، الجماعات الترابية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجمعيات



## المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية تشخص أيضا واقع القطاع

في أبريل من السنة الجارية، أصدرت المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب، تقريرا مفصلا عن وضعية التعليم الأولي ببلادنا. التقرير، شخّص واقع هذا القطاع بعد أزيد من عقدين من الزمن على انطلاقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي نص على ضرورة إدماج التعليم الأولي في إطار المنظومة التربوية وتعميمه مروراً بالخطط الاستراتيجية والرؤية الاستراتيجية والبرنامج الوطني لتطوير وتعميم التعليم الأولي (2018-2028) والقانون الإطار رقم 57.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين.

وبناء على النتائج والمعطيات المتعلقة بالسياسات والبرامج الخاصة المتعلقة بالتعليم الأولي منذ 2000، والتي توصلت إليها المجموعة الموضوعية، أوصت هذه الأخير بتبني جملة من الاقتراحات بهدف تجويد البرنامج الحالي.

فعلى مستوى الترسانة القانونية، دعا التقرير إلى التسريع في إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار 51.17، وخاصة المتعلقة بالتعليم المدرسي، وتعديل المرسوم رقم 2.02.382 المتعلق بتنظيم واختصاصات وزارة التربية الوطنية ليوأكب توزيع المهام الجديدة بين مختلف مستويات المنظومة التربوية، وإقرار ترسانة قانونية وتنظيمية من شأنها تعزيز صلاحيات بنيات التدبير الجهوية والإقليمية في الإشراف على برامج ومشاريع التعليم الأولي، فضلا عن بلورة نصوص قانونية تؤطر مجال التكوين لمواكبة تنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، والاستناد على قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية رقم 55.19 من أجل بلورة آليات تنظيمية تحوّل التسجيل الإجباري والتلقائي للأطفال في التعليم الأولي.

كما دعت اللجنة في هذا الباب، إلى إحداث إطار «مربي التعليم الأولي»، كموظف تابع للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يفتح وفق شروط نظامية في وجه العاملات والعاملين في مؤسسات التعليم الأولي، ويأخذ بعين الاعتبار ترصيد المكتسبات المهنية المنصوص عليه في القانون الإطار 51.17 والتسريع بإصدار النص التنظيمي المتعلق بترصيد المكتسبات المهنية لما له من أهمية في تهيئة الموارد البشرية العاملة في مجال التعليم الأولي، وتعزيز الإطار القانوني المنظم للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من خلال إقرار مقتضيات قانونية تهتم التعليم الأولي وغيرها من التوصيات.

اللجنة الموضوعاتية، أوصت أيضا على مستوى الشراكات بوضع إطار منظم ومحدد لدور المجتمع المدني في التعليم الأولي، وتحديد مسؤولية

والمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي والقطاع الخاص، وغيرها من المبادرات والمتدخلين.

إن هذا التعدد، وهذه الكثرة في المتدخلين بحسب المجلس، ترتب عنها عدم انسجام حكامه هذا الطور التربوي، وبالتالي افتقاره للوحدة، وهو ما يتجلى في عرض غير منسجم لا يستجيب لتنظيمه دائما لمعايير الجودة والإنصاف، بما يضمن مستلزمات المنظور الشمولي للطفولة الصغرى، لينضاف هذا إلى عامل أساسي حال دون توسع هذا الطور وتحقيق أهدافه، ويتمثل في غياب إطار مرجعي موحد أمام ممارسات تربوية مختلفة مزدوجة عصري/ تقليدي، تستعمل نماذج بيداغوجية متضاربة بتأثير فاعلين تربويين لهم مواصفات مختلفة.

وهكذا يرى المجلس بخصوص الممارسات البيداغوجية، أنه لا توجد برامج موحدة ومعترف بها في هذا الطور التربوي، بل هناك فقط مراجع متعددة في غياب إطار مرجعي موحد، وهكذا سجل المجلس في إطار رويته حول موضوع التعليم الأولي، عدم التزام الدولة بتطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولاسيما تعميم التعليم، وكذا تفاوت في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس، ونقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم، وتضارب وتباين البرامج والطرائق المتبعة، تربويا وإداريا، بحسب المؤسسات والجهات الراعية، وغياب تأطير وتقنين مؤسسات التعليم الأولي وفضاءات استقبال الأطفال، وغياب تكوين المربيين والمربين، وهزالة أجورهم وانعكاس ذلك على مردوديتهم.

لكن المجلس، لم يبق عند حدود تشخيص وضعية التعليم الأولي في التقرير الذي قدمه، بل قدم توصيات يرى أنها الأمثل لبناء أساس المدرسة المغربية الجديدة، وشدد على ضرورة توحيد التسمية، بجعل هذا الطور التربوي قائما على منظور مجدد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف القائم على تعليم أولي تقليدي، تعليم أولي عصري، وتعليم أولي عمومي، وإلزامية التعليم الأولي في أفق تعميمه في العشر سنوات القادمة، مع مراجعة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية، بجعلها تتلاءم مع المنظور التربوي المجدد، وربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي، في إطار سيولة تربوية متكاملة، وكذا اعتماد منظور تربوي مجدد ومكامل، مبني على أرضية علمية، يتجسد فعليا في: الغايات، الأهداف، مجالات التخصص، مهنة التكوين، البرامج والمناهج والوسائط، اللغة، التربية الأسرية، بالإضافة إلى وضع سلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة، ووحدة الإشراف، بإطار مؤسسي قائم على الحكامة الجيدة، يتمحور حول المصلحة الفضلى من أجل الطفل في مرحلة التعليم الأولي، وغيرها من التوصيات.

## رياض الأطفال . . مشاتل تتعدى التصحر

أعدّه: خالد أبو رقية



بناية المؤسسة مع شروط دفتر التحملات، وهو ما قامت به بالفعل لكنها لازالت تنتظر «ما فهمته أنه لكي أحصل على الرخصة، ينبغي أن يقوم بزيارتي رفقة لجنة مختصة للاطلاع على المشروع والتصميم وكل ما يرتبط بذلك، وكل ذلك متوفر بالنسبة لي، ما ينقص هو فقط خروج اللجنة للمعاينة، ولتفادي كل هذا المجهود ألقى بي للقطاع غير المهيكّل».

من أجل مطابقة مواصفات المؤسسة اتبعت صفة مسطرة طويلة، تقول «حاولت أن أوفر الشروط التي يتطلبها الحصول على الموافقة المبدئية، خصوصا في العلاقة مع التصميم، التصميم عادة يوقع عليه المهندس المعماري، لكن للحصول على الموافقة كان ينبغي لي أن أحصل على توقيع الوقاية المدنية، والجماعة الترابية، والمكلفون بالسلامة الصحية في الجماعة الترابية، وكذا ممثل الداخلية وكذا ممثل وزارة التربية الوطنية، والعمالة والوكالة الحضرية».

حصلت صفة على موافقة كل هذه المؤسسات وتمت المصادقة على التصميم، ووفق ذلك أنجزت أشغال البناء، واتبعت مسطرة المطابقة، حيث يجب أن يصادق المهندس على مطابقة البناء والتصميم، ثم بعد ذلك تحصل على مصادقة اللجنة المشكلة من ممثلي كل المؤسسات المذكورة سلفا، التي صادقت على التصميم، التي تقوم بزيارة للمبنى للتأكد من توافق ما وضع في التصميم مع ما هو قائم على أرض الواقع، كي تحصل على الوثيقة النهائية التي ستسلمها إلى المديرية الإقليمية للحصول على الموافقة المبدئية، إلا أنها لازالت تنتظر هذه الزيارة، «تجاوزنا كل هذه الصعوبات ولا يتقصدنا سوى توقيع اللجنة، لذلك لازلتا نصف ضمن القطاع غير المهيكّل» تقول صفة.

المتوفر في المجال القروي» يضيف المتحدث.

ويرى السبعوي أن تعقيد المساطر والشروط التي يعتبرها تعجيزية هي عراقيل أمام الشباب المعطل، «الشروط التي أتى بها دفتر التحملات هي حجر عثرة أمام حاملي الشهادات المعطلين والمعطلات، وبدل دعمهم وتأهيل مؤسساتهم، يضعون العراقيل ويفتحون المجال لأصحاب الشكارة».

تصنف مؤسسة السبعوي ضمن القطاع غير المهيكّل ويؤكد أنه لا علاقة تربط مؤسسته بمصالح الوزارة سوى عملية الإحصاء التي تقوم بها مصالح المديرية الإقليمية للتربية والتكوين، «كل ما يربطنا بمصالح التربية والتكوين هو حساب مسار حيث نقوم بتسجيل الأطفال المستفيدين، هي مجرد معطيات كمية، لكنهم لا يستفسرون عن المعطيات النوعية: طبيعة المناهج والمقاربات البيداغوجية المعتمدة، محتوى الكتب. ولا يقدمون أي دعم: تكوين الأطر، تجهيزات، الإشراف في القرار، التتبع والتقييم... الخ».

مطابقة المؤسسات لشروط دفتر التحملات يعتبر هما لمسيري المؤسسات التي تعتبر ضمن القطاع غير المهيكّل، وهذا الأمر يؤرق صفة، مديرة روض للأطفال، وتقول «نصف في إطار التعليم الأولي غير المهيكّل، نشغل كما هو حال العديد من مؤسسات التعليم الأولي بدون ترخيص، وذلك لسد الفراغ الذي تركه عجز الدولة عن تلبية حاجيات التعليم الأولي، خاصة عجزها عن إدماج كافة مؤسسات التعليم الأولي في المؤسسات التعليمية العمومية».

وأوضحت المتحدث أن الدولة تغض الطرف عن مؤسسات القطاع غير المهيكّل بسبب انتشارها وبسبب الحاجة إليها، وتقول في تصريح للمفاتيح تادلة «نجد في كل حي روض أطفال، ما جعلها تغض الطرف عن «قطاع غير مهيكّل» في التعليم الأولي، ما يعني أن رياض الأطفال التي يدرس لديها أطفال تقدم طلبا للحصول على كود مسار، ويندرجون في إطار القطاع غير المهيكّل».

وتحاول صفة الحصول على ترخيص للمؤسسة التي تديرها عبر مساطر إدارية ترتبط بقطاع الشبيبة والرياضة، لكنها رغم تنفيذها للشروط تواجه تسويفا غير مفهوم، «بذهبت إلى المديرية الإقليمية للحصول على رخصة للتعليم الأولي كمؤسسة، قال لي الموظف الذي وجدته هناك: بلا متعذبي، راه داخل هاذشي د القطاع غير المهيكّل خدمني بيه حتى احن الله».

من أجل الحصول على الرخصة على صفاء أن تطابق مواصفات

كان التعليم الأولي، ولازال، أحد التحديات الكبرى التي راهنت عليها الدولة من أجل النهوض بقطاع التربية والتكوين، وقد حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سنة 1999، هدف تعميم التعليم الأولي وبلوغ نسبة % 2004، لكن هذا الهدف اصطدم بواقع جعل القائمين على الأمر يعدلون طموحهم عشر سنوات أخرى، واليوم بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن لازالت الجهات المعنية تطرح برامج «أكثر واقعية» من أجل بلوغ هذا الهدف.

وقد شكلت رياض الأطفال، منذ ثمانينيات القرن الماضي بشكل خاص، أحد أهم مؤسسات استقبال الأطفال للتعليم الأولي، فضلا عن «المسيد» الذي كان يعتمد بالأساس على تحفيظ القرآن، إضافة إلى مبادرات عمومية، وهو ما خلق واقع تعدد أنماط التعليم الأولي، حيث وقفت اللجنة الموضوعاتية البرلمانية الخاصة على أربعة أنماط: تعليم أولي عمومي، تعليم أولي عتيق (عمومي - خصوصي)، تعليم أولي خاص (عصري - تقليدي) وتعليم أولي تابع للمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي.

وبينما كان إحداث مؤسسة للتعليم الأولي يتطلب فقط التوفر على مكان يراه منشئ المشروع مناسباً، قد يكون شقة سكنية أو محلا في بناية (كراج)، فقد وضعت الوزارة الوصية دفتر تحملات يتضمن شروط إحداث أو توسيع مؤسسات التعليم الأولي وهو نفس دفتر تحملات مؤسسات التعليم الخصوصي بجميع أسلاكه، هذه الشروط تضع إكراهات على عائق الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، فيما تواجه الجهات الوصية على القطاع إكراهات مطابقة المؤسسات التي كانت محدثة قبل ذلك.

محمد السبعوي، الناشط الجمعي بأليس كيكو، أشرف السبعوي على إحداث روض من أجل توجيه أنشطة مكثفة لأطفال أيت الميس سنة 2015، وبالفعل انطلق العمل في الروض لمدة ثلاث سنوات، قبل أن يقرر تغيير مقر المؤسسة سنة 2018، لكنه واجه عدة عراقيل أهمها شروط دفتر التحملات والحصول على الموافقة.

يقول السبعوي في تصريح للمفاتيح تادلة «بعد ثلاث سنوات من العمل انتقلنا إلى مقر تتوفر فيه مجموعة شروط تؤهل المؤسسة للحصول على ترخيص يدمج المؤسسة في القطاع المهيكّل»، ولهذا السبب تركز البحث على مقر تتوفر فيها المواصفات المطلوبة، «لكننا اصطدمنا بشروط في دفتر التحملات لا تميز بين المجال الحضري والمجال القروي، منها على سبيل المثال لا الحصر الربط بشبكة الصرف الصحي غير



حاوره: خالد أبورقية

وهي أساسية وتتعلق بالأساس بالسياسات التعليمية المتبعة والبدائل وبالبرامج والمناهج وطرق التربية والتعلم والبيداغوجيا والتأثير التربوي والتكوين الأساس والتكوين المستمر لجميع العاملين بالتعليم ومن بينهم المربيين والمربون لأنهم يشكلون حجر الزاوية في برنامج النهوض بالقطاع، لكنهم محرومون من كل الحقوق التشغيلية المكفولة قانونا، وظل العديد منهم يؤدون رسالتهم لعقود دون تمتعهم بأدنى الحقوق، وكما سبق الذكر فإن القطاع يعج بكثرة المتدخلين وتنوعهم، ولا زالت الدولة تنادي بالمزيد من خلال تأكيدها على الشراكات مع قطاعات حكومية وغير حكومية وجهات وطنية وأجنبية ومع الأبنك والشركات والجماعات وجمعيات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتخفيف العبء عنها والتقليص من الإنفاق على القطاع العمومي إلى غير ذلك.

**4- شكل تعميم التعليم الأولي تحديا للدولة منذ عقود وحدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين هدف بلوغ نسبة تغطية 100% سنة 2004، عبر إجراءات عدة منها دمجها بالتعليم الابتدائي، لكن المخطط الاستعجالي أرجأ هذا الهدف إلى سنة 2015 فيما يصرح البرنامج الوطني الذي أعلنته الوزارة الوصية موعدا ثالثا هو الموسم الدراسي 2028/2027، برأيكم ما هي العوائق البنيوية والإجرائية التي تقف أمام هذا الهدف؟**

مع الأسف هذا حالنا منذ أكثر من ستين سنة في التعامل مع أمور أساسية بالنسبة لبلدنا وعلى رأسها سن سياسات وطنية وشعبية تشجع على التربية والتعليم والمعرفة وتحارب الهدر المالي والزمني والمدرسي والامية والجهل والتخلف... وكل مرة يتم إرجاء الأهداف المتوخاة إلى مرحلة أخرى وهذا يرجع بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية وتتابع سياسات تعليمية متعاقبة تنزع نحو التفكيك والخصوصية والتسليع وتخلى الدولة عن مسؤولياتها والتزاماتها الاجتماعية وذلك بتنوع مصادر تمويل التعليم (الدعم العمومي، الأسر، الخواص، القروض، الجماعات المحلية، الشراكات قطاع عام - خاص...) واختزال دور الدولة في تحديد الأهداف الكبرى مع تطوير التدبير المرتكز على النتائج والتقويم في إطار اللامركزية واللامركزية، وتقليص

كبير، كما أن زيادة الميزانية المخصصة لبرامج التعليم الأولي، تبقى ضئيلة وغير كافية لتأهيل وتطوير التعليم الأولي وفق معايير الجودة والتعميم والمجانبة .

**2- مع تعيين الحكومة الحالية تم تغيير اسم الوزارة الوصية على القطاع إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالنسبة لكم إلى أي مدى يعد إضافة مصطلح «التعليم الأولي» إلى اسم الوزارة مؤشرا على أولويات الحكومة بهذا الشأن؟**

بالفعل ورود عبارة «التعليم الأولي» في اسم وزارة التربية يمكن أن يعتبر إشارة إيجابية لإعطاء التعليم الأولي أهمية، وهذا ما نتمناه كتنقابة، لكننا نعتبر أن التوجه مع الأسف هو توفير تعليم

أولي هش لا يرقى إلى مستوى طموحات شعبنا والاكتفاء فقط بخلق «أقسام التعليم الأولي المدمجة في المؤسسات التعليمية العمومية»، في الوقت الذي يجب أن نطمح إلى أن يتوفر عندنا تعليم أوليا عمومي مجاني لجميع بنات وأبناء شعبنا بدون ميز بأي سبب من الأسباب كالفوارق الاجتماعية والطبقية والمجالية وغيرها وأن نضع حدا للتعليم الأولي لما يسمى بالشراكات وأن

**1- اعتبرت وزارة التربية الوطنية في تقرير لها نهاية الموسم السابق أنها حققت تطورا ملموسا في كل المؤشرات الخاصة بالتعليم الأولي، حيث تمكنت من تحقيق نسبة ولوج أعلى من المتوقع بـ 5,5%، إضافة إلى زيادة 20% في نسبة التغطية، فضلا عن الرفع من الاعتمادات الحكومية المخصصة للتعليم الأولي بنسبة 15%، كيف تقرأون هذه الأرقام؟**

مع الأسف التقارير الرسمية المتعلقة بالتعليم بجميع مستوياته من الأولي إلى العالي دائما تشير إلى نقطتين متلازمتين: الأولى تتعلق بتمويل التعليم بأنه جد مكلف بالنسبة لميزانية الدولة وبالتالي يجب العمل على تنويع تمويل التعليم وأن لا تبقى الدولة لوحدها هي الممول بل يجب إدخال ممولين آخرين في إطار شراكات متنوعة: شراكات عام خاص Partenariat public PPP أي شركات مع القطاع الخاص بالتعليم من الأولي إلى العالي، شركات مع الأسر وأمهات وآباء وأولياء التلاميذ والطلبة، شركات مع المجتمع المدني (جمعيات تنموية، جمعيات الساكنة والأحياء والمدن والدشاشير والقرى...)، شركات مع الجماعات الترابية.

النقطة الثانية أن نسبة التعليم الخصوصي بجميع مستوياته وخصوصا التأهيلي والعالي لا زالت دون طموحات الدولة والحكومات والوزارة وبالتالي يجب تشجيع وتحفيز الشركات الخصوصية للتعليم بالمغرب ليتوسع أكثر. وبالنسبة لنا نعتبر أنه يجب جعل حد لخصوصية التعليم بالمغرب من الأولي إلى العالي وتوفير تعليم عمومي مجاني لجميع بنات وأبناء شعبنا من الأولي إلى العالي، وبالنسبة للتمويل نعتبر أن على الدولة أن تبذل مجهودا استثنائيا

## عبد الرزاق الإدريسي (الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي) في حوار مع جريدة ملفات تادلة؛

### فجدد مطلب إدماج الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والمربيين في الوظيفة العمومية

**تطوير التعليم لا يستقيم مع الرؤية التقشفية، والتدبير المرتكز على الموارد، بل يجب أعمال التدبير المبني على النتائج**

النفقات العمومية وتكثيف المنظومة التعليمية مع الاستقطاب الذي يعرفه سوق الشغل... وفي المقابل يجب العمل والنضال من أجل توفر الإرادة الحقيقية لإرساء دعائم تعليم أولي حقيقي (توفير ميزانية استثنائية تستجيب لحاجيات المشروع، يتم عبرها بناء الحجرات الكافية والملائمة، وتوظيف مربيين ومربيين وتنظيم تكوين أساسي لهم، وادماجهم في الوظيفة العمومية، وتوفير برامج ومناهج موحدة..

**5- ذكر تقرير اللجنة الموضوعاتية البرلمانية الخاصة بالتعليم الأولي عدة عوائق ترتبط بالإطار القانوني والمستوى المادي والبيداغوجي، وأصدرت عدة توصيات على هذه الأصعدة، بناء على ارتباطكم بهذا المجال، إلى أي مدى تتفقون مع ما جاء في هذه التوصيات وما هي الجوانب التي قد يكون أغلبها التقرير؟**

التوصيات الواردة بتقرير اللجنة الموضوعاتية البرلمانية الخاصة بالتعليم الأولي كثيرة ومتعددة ولكنها تبقى مع الأسف توصيات من داخل المنظور الرسمي التقشفي الترقيعي للتعليم الأولي الهش وغير العمومي المعتمد أساسا على ما يُسمى بالشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأسر والجماعات... وتغيب مسؤولية الدولة والحكومة واستبعاد القطاع من الوظيفة العمومية واستقرار عمل المربيين والمربيين ومرة أخرى يتم التوصية بـ «إحداث إطار: مربي التعليم الأولي كموظف تابع للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين» وبالتالي إدماج المربيين والمربيين فيما يسمى بـ «أطر الأكاديميات»؛ وفيما يخص توصيات الاستقرار في العمل هناك: «إلزام الشركاء (جماعات ترابية، جمعيات).... بعدم تغيير المربيين والمربيين خلال الموسم الدراسي إلا في الحالات الضرورية القصوى»!!!؛

فاختلافنا مع منتوج اللجنة البرلمانية الخاصة بالتعليم الأولي يبدأ أولا بالإطار القانوني، نحن نعتبر كل حديث عن التعليم الأولي خارج سلطة الوزارة مادي وتربوي وتأطيرا يعد إنتاج سوق واسعة للأسفمالات لتكثيف استثماراته في قطاع اجتماعي حيوي يبني انسان المستقبل؛ كما يجب الإشارة إلى أن توصيات عدة إيجابية تتعلق بطفلات وأطفال بنات وأبناء المهاجرين والمهاجرين بالمغرب من «إفريقيا جنوب الصحراء» وليس كما سُمّاهم التقرير بـ «الأفارقة» عوض «الأفارقة جنوب الصحراء»، فالبرلمانيون أفارقة كذلك وكل المغاربة أفارقة.

**6- يعيش العاملون في مجال التعليم الأولي، من مربيين ومربيين بشكل خاص،**

**يبقى التخصّص أولا من الوسطاء أي كانوا وترشيد النفقات**

لانطلاق جديدة للأوراش الكبرى على كل المستويات من توفير البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية والمناهج والبرامج.. ضرورة المجهود الاستثنائي لأن التراكمات السلبية ضخمة على جميع المستويات، وبالنسبة للتمويل لا ننسى بالطبع استرجاع جميع الأموال العمومية المنهوبة وجعل حد لسياسات اللاعقاب في هذا المجال المنتهجة من طرف الدولة رغم التقارير المنجزة من طرف المجلس الأعلى للحسابات وغيرها.

وبالنسبة للتعليم الأولي بالمغرب تأخر كثيرا بسبب السياسات المتعاقبة، ورغم ورود التعليم الأولي في جميع مشاريع ما سمي بإصلاح التعليم انطلاقا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين مرورا بالمخطط الاستعجالي وصولا للرؤية الاستراتيجية، بقي التعليم الأولي بالمغرب في وضعية العجز والخصاص سواء في بنيته ووظيفته وحصيلته، وذلك بشهادة تقارير: 50 سنة من التنمية البشرية (2005)، ونتائج البحث الوطني حول التعليم الأولي للمندوبية السامية للتخطيط (2014) والمجلس الأعلى للتربية والتكوين (2017)، والنموذج التنموي الجديد (2021). إذن، فالتعليم الأولي يواجه اختلالات عميقة، تحد من زيادة نسبة التغطية، يمكن تلخيصها في الآتي:

- التفكيك الذي يعرفه التعليم العمومي وضرب ما تبقى من مجانيته، يوضح بالملموس تقاعس الدولة في تعميمه حيث تم استقبال فقط 820 ألف طفل المتروحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات بنسبة 57.5% بدل الوصول إلى حوالي مليون و500 ألف.

- تباين في فرص ولوج التعليم الأولي حسب الوسط الجغرافي (55% للحضري و28% للقروي)، والصف التعليمي (62.7% للتقليدي (مسيد، الجامع، الكتاب...))، و12.8% لما يسمى عمومي، ثم 24.4% للخصوصي (شركات القطاع الخاص)؛ مما يضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص ومعطى الانتشار وطبيعة أي تعليم أولي في غياب توحيد البرامج والمناهج والأهداف والوسائل والأنشطة...

وبالرغم من أن نسبة ولوج الأطفال للتعليم الأولي خلال الموسم 2020-2021 عرفت تطورا مقارنة مع السنوات السابقة فالخصاص كما ونوعا يبقى

تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة في توفير هاته الخدمة العمومية بالمالية العمومية وبتوفير البنيات التحتية من بنايات وحجرات الدرس وأقسام ومرافق وقضاءات تربوية وتجهيزات ومربيين ومربيين موظفين عموميين مرسمين ولهم كفاءات وجميع الحقوق الاجتماعية والمادية والمعنوية، وعوض ذلك نجد، مع الأسف، إقدام المصالح الخارجية للوزارة في العديد من المديريات على طرد مربيين ومربيين قضاوا/ين سنوات من العمل دون حقوق وفي مقدمتها الأجور.

**3- طرحتم في لقاء لكم مع وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مسألة التعليم الأولي، وحرصتم حسب بلاغ لكم عقب هذا اللقاء المشكل في غياب حجرات الدرس والتجهيزات العمومية والمربيين والمربيين العموميين وذكرتم الوضعية المزرية للعاملات والعاملين، ألا ترون أنكم حصرتم العوائق في مستوى تقني - إجرائي أم أن لكم رؤية تشمل مستويات أخرى تطرحونها على الوزارة؟**

نقابتنا حول لقاء 15 أكتوبر مع وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي كان مختصرا للقاء دام حوالي ساعة، كما أن اللقاء نفسه لا يمكن أن يتسع لكل المواضيع، كما هو هذا الاستجواب الذي نحن بصدد معكم، لقد طرحنا الملف المطلبي العام والمشارك للشغيلة والملفات الفنية وطرحنا قضية التعليم الأولي وفق وضمن تصورنا للتعليم العمومي الذي نؤكد دائما على أنه يجب أن يكون في بلدنا تعليما

عموميا مجانيا موحدا ووحيدا وجيدا من التعليم الأولي إلى التعليم العالي لجميع بنات وأبناء شعبنا، وهذا هو التعليم الذي نناضل من أجل تحقيقه إلى جانب القوى الوطنية والتقدمية ببلادنا، أكيد أن هناك مستويات أخرى





حاورها: محمد لغريب

## مطلبنا الأساسي اليوم كمربيات أن يتم إبعاد الجمعيات الشريكة عن ورش التعليم الأولي

تعرضن للطرد، وأثر ذلك على وضعهن النفسي، خاصة أنهن أفنن أعمارهن في الميدان، ومنهن من اشتغلن قرابة عقدين من الزمن في ظروف جد صعبة، وبالتالي تم استغلالهن طيلة السنوات الماضية، لكن اليوم، وبعد أن أصبح التعليم الأولي ورشا ملكيا وتم إعطائه الأهمية، بدأ المسؤولون يعملون على تشييب العاملين والعاملات في هذا الطور التربوي، مما ولد الإحساس لدى أغلب المربيات والمربين، أنهم أصبحوا غير مرغوب فيهم، ولا يجدون نفعا. وهكذا فباعتبارنا كمربيات ومربين للتعليم الأولي المصدر الأول في إنتاج وإنجاح هذا الورش، لا يمكننا

الاستسلام وترك هذه الفئة التي اشتغلنا ما يزيد على 20 سنة، ولا زالت تشتغل، وتم استغلالها طيلة هذه المدة، أن نتخلى عنها في هذه الفترة التي تخلى المسؤولون والجمعيات الشريكة عنها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار ما قدمته هذه الفئة للتعليم الأولي من تضحيات.

**4- وصفت العديد من النقابات التعليمية والجمعيات الحقوقية، الطرد الذي تعرضت له المربيات «تعسفا» وإنكارا للتضحيات الكبيرة الأثني قدمتها لإنجاح ورش التعليم الأولي، رغم التجربة والخبرة التي راكمتها طيلة سنوات من العمل في الميدان. ما هي المبررات التي تم الاستناد إليها لتبرير هذا الطرد؟**

من أول المبررات التي استندت إليها الجهات المسؤول في عملية طرد المربيات، هي أنهن لا يتوفرن على شهادة البكالوريا، وحتى الخبرة، لكن الغريب في الأمر، أن بعض الجمعيات قامت بطرد مربيات وتعيضهن بمربيات من أقاربهن غير حاصلات على شهادة البكالوريا، كما نجد أيضا ذات الجمعيات طردت مربيات غير حاصلات على شهادة البكالوريا في مؤسسة معينة، ولم تفعل الشيء نفسه بخصوص مؤسسات أخرى، وهذا أكبر دليل على أن الأمر فقط ذريعة لتبرير عملية الطرد.

أضف إلى ذلك، أن العديد من المربيات لم يحصلن على أجورهن، وبالتالي تضطر المربيات إلى مغادرة الفصل لأنهن لا يمكن أن يؤدبن وظيفتهن بدون أجر، وهو ما اعتبره طردا غير مباشر، وحيلة لدفعهن إلى المغادرة حتى لا تسمى المربية مطرودة من العمل.

هناك فئات أخرى من المربيات تطالبهن الجمعيات

**1- اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية (2015-2035)، أن المربيات الأثني يشتغلن في التعليم الأولي، يقمن بأدوار أساسية لعل أبرزها محاربة الهدر المدرسي، وتشجيع الأسر المغربية على تسجيل أبنائهن في هذا الطور التربوي، وبالتالي المساهمة في وضع اللبنة الأساسية لإنجاح المنظومة التربوية ببلادنا، هل يشجع الوضع الذي تعيشه مربيات التعليم الأولي بالمرحوم اليوم على القيام بهذه الأدوار المنوطة بها؟**

كما يعلم الجميع، فالوضع الحالي الذي تعيشه مربيات التعليم الأولي بالمرحوم، لا يشجع على القيام بالأدوار الأساسية التي أوكل للمربيات القيام بها، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في مختلف مخططات الإصلاح التي عرفتها المنظومة التربوية ببلادنا، منذ انطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين مروراً بالمخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم، وبالتالي يمكن القول إن هذا الوضع بشكل عام لا يساهم، مع كامل الأسف، في إنجاح هذه المنظومة.

**2- من هي الجهة التي تتحملها مسؤولية الوضع الذي تعيشه مربيات التعليم الأولي اليوم؟**

هناك العديد من الجهات التي يمكننا أن نحملها مسؤولية الوضع الذي تعيشه مربيات التعليم الأولي، وتأتي على رأسها وزارة التربية الوطنية، والمديريات الإقليمية التي لا تحرص على تفعيل مجموعة البنود القانونية، وكذا غياب الرقابة على الجمعيات المكلفة بورش التعليم الأولي، التي تتحمل هي الأخرى مسؤولية كبيرة في ما يعرفه وضع المربيات على المستوى الوطني.

**3- تعرضت العديد من مربيات التعليم الأولي هذا الموسم للطرد، رغم أن منهن من اشتغلن أزيد من 20 سنة كممارسات لهذه المهنة، كيف سيردن مربيات التعليم الأولي على هذا الطرد. وهل يصرن في فتح معارك نضالية من أجل إرجاع الظروف إلى عملهن؟**

كان الوضع محبط للكثير من المربيات اللاتي



بالإدماج الفوري والشامل للمربيات والمربين، وإلغاء وجود جمعيات الوساطة في هذه القطاع الحيوي، وتمتعهم بإمكانية الاستفادة من الحماية الاجتماعية (التعاضدية العامة للتربية الوطنية، مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، الانخراط في الصندوق المغربي للتقاعد...).

ونعتقد جازمين أن تطوير التعليم لا يستقيم مع الرؤية التقشفية، والتدبير المرتكز على الموارد، بل يجب إعمال التدبير المبني على النتائج حتى يسنى لنا تحقيق مؤشرات حقيقية في مجال التعليم بعيدا عن منطلق إرضاء المُمونين والدائنين.

**8- في نفس السياق المرتبط بإدماج العاملين بالقطاع في النظام الأساسي لموظفي التربية والتكوين، بينما تنهج الدولة إلى التخلص من كلفة التوظيف وهذا جلي في قضية «أساتذة التعاقد»، مما يوحي أنها تعتبر أن هذا المطلب مثالي وغير واقعي، انسجاما وتوجها الرامي إلى التخفيف من التزاماتها في هذا القطاع، كيف تنظرون إلى ذلك؟**

كجامعة وطنية للتعليم FNE أذكر بأن أمر الإدماج ممكن بالنسبة لجميع غير المدمجين وأذكر بملفات مشابهة ساهمتها كقنابة الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي في حلها ومنها ملف المدرسين والإداريين العرضيين الذين تم إدماجهم سنوات 2001 و2002 و2005 و2007 وكذلك منشطي التربية غير النظامية ومكوني محاربة الأمية سنوات 2007 و2008 و2011 والأساتذة المتطوعين 2011 والأساتذة المتدربين 2016: عوض 7000 منصب فقط تم إدماج 10000 وترسيب 159.

نحن نرفض تسليح قطاع التربية عبر خصوصته وضرب مجانيته، وعبر الضغط على النفقات الموجهة لتوفير البنيات التحتية وتوظيف الأساتذة وتكوينهم وتمتعهم بحقوق اجتماعية ومهنية تجعل من القطاع قطار الاستثمار العمومي المؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المرتكزة على التربية والتعليم. فالتعاقد مخطط طبقي ممل من طرف الدائنين الخارجيين وحلفائهم في الداخل، شكّل ضربة قاصمة لخيار التعليم العمومي، وتم رفضه من المعنيين والمعنيات وكل مكونات الشعب المناهزة فعليا لمصالح القطاع ورهاناته المجتمعية، ولذلك نحن نجد مطلب إدماج الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والمربيات والمربين في الوظيفة العمومية، ونعتبره مخرجا مجتمعا للمأزق الذي يعيشه القطاع.

كما أننا في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي نعتبر توجه الدولة الرامي إلى التخفيف من التزاماتها في هذا القطاع وسن سياسة التعاقد للتخلص من سياسة التوظيف وتفكيك الوظيفة العمومية هو إمعان في خضوعها لإملاءات المؤسسات المالية الدولية وتكريس للسياسات التعليمية الليبرالية التي تعمل على تسليح التربية والتكوين

وضعية سميتها العامة هي الهشاشة وعدم الاستقرار بسبب تعدد المتدخلين والفاعلين، وذكرت بيانات نقابية أن المجال أصبح مفتوحا للاستزاق واستغلال العاملين به، فيما أوصت اللجنة الموضوعاتية البرلمانية بوضع إطار قانوني ومالي لفئة المربين والمربيات، ما هي الإجراءات التي تقترحونها بهذا الشأن؟

بالطبع كما سبق أن قلت في الجواب السابق فالتوصية بـ إحدات إطار «مربي التعليم الأولي» كموظف تابع للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وبالتالي إدماج المربيات والمربين فيما يسمى بـ «أطر الأكاديميات»، وبالنسبة لنا إدماج المربي والمربية يجب أن يكون في إطار الوظيفة العمومية وجعل حد لوضعية الهشاشة، وفي انتظار ذلك يجب تطبيق القانون الجاري به العمل.

**7- تطالبون إلى جانب المشغلين بالتعليم الأولي بإدماج هذه الفئة ضمن النظام الأساسي لموظفي التربية والتكوين، وفي تصريح لمنابر إعلامية قال الطبيب الشكيلي، رئيس المؤسسة المغربية للتعليم الأولي، أن هذا المطلب صعب نظرا لكلفته المادية، كيف تردون على هذا الطرح؟**

بالفعل الهاجس المالي والتقشفي دائما هو المتحكم في القرارات ببلادنا، مع الأسف، ولو كانت على حساب الشغيلة بالتعليم الأولي وأوضاعها المزرية، لكن تكلفة إدماج مربيات ومربي التعليم الأولي ضمن النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية والتعليم الأولي مطلب ليس صعب التحقيق ما دامت الدولة هي التي تتحمل تكلفة أجورهن، فحاليا تعطى لكل جمعية مبلغ 49000 درهم سنويا عن تسيرها لقسم للتعليم الأولي تسلم منها للمربي/ة مبلغ 2500 درهم شهريا وأقل والأخرى تبقى عند الجمعية «المشغلة»، إذن يبقى التخلص أولا من الوسطاء أيا كانوا وترشيد النفقات... وفي جميع الأحوال فالأمر يتعلق بالتعليم الأولي وما له من أدوار أساسية في تحسين المسار الدراسي من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي، من خلال مساهمته في الحد من الهدر المدرسي المكلف جدا ومساهمته في محاربة الجهل والأمية الأكثر تكلفة، كما أنه يحسن الرأسمال البشري الوطني، من خلال زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة وأمد الحياة الدراسية، وهي متغيرات تدخل في حساب مؤشر التنمية البشرية (IDH)...

كما أن التعليم الأولي يشغل عشرات الآلاف من المربيات والمربين، منزوعة من حقوقها الاجتماعية ومقموعة من طرف جمعيات الوساطة التي تلتهم جزءا من الميزانية المخصصة للقطاع دون أن تقدم أي شيء للقطاع سوى ربما تبرير هشاشة تشغيل المربين والمربيات، نحن كقنابة نتبنى ملف التعليم الأولي، منذ عشرات السنين، ونؤطر جزء من العاملين به، نعلم جيدا حجم التهميش والحكرة المسلطتان على شغيلة التعليم الأولي، ولنا ملف مطلبنا شامل للفئة، يبدأ

وتصفية للمدرسة العمومية.

**9- يوطر نضالكم وترافعكم من أجل تحسين ظروف العاملين بقطاع التربية والتكوين مطلب تحقيق تعليم عمومي شعبي ديمقراطي موحد، والملاحظ أن جودة التعليم العمومي تتراجع لفائدة التعليم الخصوصي، وهذا الأمر قد ينسحب على التعليم الأولي في ما ستخذه الوزارة من إجراءات، ألا تخشون من أن يفضي ترافعكم إلى فتح «سوق جديدة» لرؤوس الأموال بامتيازات تمنحها الدولة؟ ما هي بالتالي الخطوات والضمانات الكفيلة بتحصينها؟**

بالفعل نحن في الجامعة وطنية للتعليم FNE نناضل من أجل تعليم موحد عمومي مجاني لجميع بنات وأبناء شعبنا من الأثني إلى العالي، وبالطبع السياسات المتبعة في بلدنا مع الأسف هي المزيد من الخصخصة وتسليح التعليم وجعله سلعة متداولة في السوق من طرف الرأسمال المحلي والأجنبي وعلى جميع المستويات من التعليم الأولي إلى العالي والدولة ماضية مع الأسف في ذلك الاتجاه، كإغداق الدولة على باطرونا التعليم الخصوصي بالعديد من الامتيازات (عقارات، إعفاءات ضريبية، موارد بشرية للتدريس مؤهلة رهن اشارتهم، غض الطرف والتواطؤ مع المشغلين حول حرمان أكثر من 140 ألف من شغيلة قطاع التعليم الخصوصي من كل حقوقهم، وفي مقدمتها الحريات النقابية). وفي المقابل تخسيس التعليم العمومي والضغط عليه ماديا ومعنويا، حتى أصبح المدرسون يغادون القطاع فور وصولهم سن التقاعد النسبي والتحاق جزء منهم للعمل في التعليم الخصوصي.

ونحن نعتبر أنه يجب مواجهة تلك السياسات ونعتبر كذلك أن الأمر يتطلب توحيد الجهود والترافعات والنضالات للدفاع من طرف كل القوى الحية والديمقراطية والتقدمية والانخراط في مختلف التنسيقيات النقابية والجهات الشعبية المدافعة

عن التعليم العمومي وعن مصالح شغيلة التعليم بجميع فئاتها وحق جميع بنات وأبناء الشعب المغربي ضمن منظور شامل للنضال

ضد تسليح التعليم وخصوصته وتفكيكه وتصفية ما تبقى من مجانيته والقطع مع هيمنة السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة والنضال الودودي من أجل حق بنات وأبناء شعبنا في التعليم ومن أجل الكرامة والحرية والديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية، فليتحمل كل مسؤوليته كل من موقعه.

الجمعيات الواسطة تلتهم جزءا من الميزانية شيء سوى تبرير هشاشة تشغيل المربين والمربيات



## المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي تشرف على حوالي 524 قسما مدمجا للتعليم الأولي من أصل 1264 قسم بجهة بني ملال خنيفرة



بلغ عدد الجمعيات التي تم اختيارها لتسيير حوالي 1264 قسما للتعليم الأولي مدمجا بالمؤسسات التعليمية العمومية على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، ما مجموعه 190 جمعية برسم الموسم الدراسي 2021-2022.

وخلال هذا الموسم الدراسي تم اختيار 11 جمعية لتسيير 174 قسما للتعليم الأولي على مستوى المديرية الإقليمية للتعليم بخنيفرة، حيث ستتكلف المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي بتسيير 92 قسما، والشبكة المغربية للتعليم الأولي 28 قسما، فيما باقى الجمعيات ستتكلف بما مجموعه 37 قسما.

وأولت مهمة تسيير 43 جمعية لتسيير 224 قسما مماثلا تابعا للمديرية الإقليمية بخريبكة، حيث ستشرف المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي على تسيير 70 قسما، وجمعية أجيال الخير مغاربة العالم على 30 قسما، بينما تقاسمت 41 جمعية ما مجموعه 124 قسما.

وعادت مهمة تسيير 328 قسما للتعليم الأولي تابعا للمديرية الإقليمية بأزيلال إلى 31 جمعية، حصلت منها المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي على 238 قسما والتي استحوذت على حصة مهمة من أقسام التعليم الأولي المدمجة بالمؤسسات التعليمية بالمديرية.

عادلة تتماشى وطبيعة المهام التي تقوم بها مربيات التعليم الأولي وغيرها، لكن الأكاديميات دائما تتصلص من المسؤولية بهذا الخصوص، فهي لا تعترف سوى بالشركاء فقط، وبالتالي وفق منظورها، فإن المربيات لا تربطهن أي صلة بالأكاديميات.

**7- هل تتوفر في السكرتارية على أرقام بخصوص المربيات اللاتي تم طردهن هذه السنة، وهل لديكن مقترحات عمل من أجل إرجاعهن إلى عملهن؟**

وفق الإحصائيات التي تتوفر عليها في السكرتارية حتى الآن، فإن أزيد من 40 ومربية ومربي تم طردهم هذه السنة من مدن مختلفة فاس، تاونات، قلعة السراغنة... وهذا الرقم مرشح للارتفاع لأن الكثير من المربيات تم طردهن في مناطق مختلفة من المغرب دون أن تعرف قضيتهن، ولم تتمكن من التواصل معهن، لذلك فمسألة إرجاعهم باتت مطروحة على جدول أعمال الوزارة الجديدة اعترافا لما قدمته هذه الفئة من أعمال جليلة في هذا القطاع.

**8- ماهي مطالبكم الآنية، التي تودون في السكرتارية توجيهها إلى الحكومة الجديدة؟**

أولى المطالب التي نوجهها للحكومة الجديدة، هي أن تلتفت للمربيات المطرودات، والمربيات غير الحاصلات عن شهادة البكالوريا، فلا يعقل أن يتم طرد مربية اشتغلت مدة طويلة في التعليم الأولي ويتم فصلها لأنها لا تتوفر على شهادة، لأن ما يهم هو الخبرة وليس الشهادة، ثم أن المربيات خضعن لدورات تكوينية مهمة في المديرية الإقليمية، وعلى يد مفتشين ومفتشات، صرفت عليها الوزارة أموالا طائلة.

ما نطلبه اليوم، ألا يطبق شرط شهادة البكالوريا لتبرير طرد هؤلاء المربيات اللاتي أفنين عمرهن في أقسام التعليم الأولي.

مطلبنا الأساسي كذلك اليوم، كمربيات أن يتم إبعاد الجمعيات الشريكة عن ورش التعليم الأولي، لأن المربيات قادرات على إنجاحه، فالجمعيات المكلفة بالتعليم الأولي حطمت معنوياتهن وأهدر الكثير من الجهد، كما أن مطلب الإدماج في الوظيفة العمومية، ومنح الأجور بدل الدعم، أصبح من المسائل التي لا تقبل التأجيل، لأن المربيات من ورائهن أسر، وعلى المديرية والأكاديميات أن تتحمل مسؤولياتها في إخضاع الجمعيات الشريكة لرقابة صارمة، ورد الاعتبار لهذه الفئة التي قدمت الشيء الكثير لقطاع التعليم الأولي.

كلمة أخيرة:

شكرا لمذخر ملفات تادلة على نفضه الغبار عن وضع مربيات التعليم الأولي اللاتي تعرضن لكل أشكال الإقصاء والتهميش.

\* نائبة المنسق الوطني للسكرتارية الوطنية لمربي ومربيات التعليم الأولي الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي

بمبالغ مالية من الدعم، رغم أنه لولا هؤلاء المربيات الذي يدلبن بوثاقهم ولانحة الأطفال الذين يدرسون لما حصلت هذه الجمعيات على الدعم، ويتم صرف ذلك عن طريق شيك أو مباشرة في الحساب البنكي لفائدة المربيات، ويتم ابتزازهن بدفع مبلغ مالي مقابل استمرارهن في العمل خلال الموسم المقبل، وإذا رفضن يتم تعويضهن بأخريات. ونظرا لأن المربيات يكن في أمس الحاجة إلى المال، لأنهن لا يتلقين أجورهن أحيانا لمدة تصل إلى 8 أشهر، فهن يقبلن بذلك في نهاية الأمر، وهذه صورة حية من الوضع المزري الذي تعيشه فئة المربيات.

**5- هل يمكنك أن تحدثنا عن ظروف اشتغال مربيات التعليم الأولي، وطبيعة الأجور اللاتي تتلقاها هذه الفئة؟**

ما يمكن قوله في هذا الإطار، هو أن مربيات التعليم الأولي يشتغلن في ظروف جد مزرية، بحيث هناك من تشتغل وهي بعيدة عن مسكنها بعشرات الكيلومترات، وتضطر إلى قطع هذه المسافة بشكل يومي كي تصل إلى مقر عملها، خاصة في العالم القروي، كما أن المربية لا تأخذ أجرة بهذا المفهوم، بل تنتظر دعم /عطف الجمعيات التي يبقى هذا الدعم تحت رحمتها، وبالتالي هناك بعض الجمعيات التي تسدد مستحقات المربيات، في حين أن جمعيات أخرى تستغل الظرف الذي أشرنا إليه.

وبخصوص الدعم يكون على شطرين: الشطر الأول من شهر سبتمبر إلى يناير على امتداد 5 أشهر، لكن المربية لا تحصل على أجرها إلا خلال شهر أبريل أو ماي، لذلك فأغلب الجمعيات تبرر الدعم الذي حصلت عليه، بنظير تسييرها لأقسام التعليم الأولي، فيما الشطر الثاني يمتد من شهر فبراير إلى غاية شهر يوليوز.

أما بخصوص قيمة الأجور التي تتلقاها المربيات، فهي تتراوح ما بين 1500 درهم و1600 درهم، ما تبقى تدعي بعض الجمعيات أنها اقتنتت به وسائل تعليمية للمربيات علما أنهن لا يتوصلن بأي وسائل مما تدعي الجمعيات اقتناؤه، فقط بعض الألعاب التربوية البسيطة، وأحيانا ألعاب لا تنفع الأطفال، وأنا كمربية أتحدث انطلاقا من تجربتي الخاصة، ليبقى الغرض من كل هذا أن بعض الجمعيات تدعي بوثائق وفواتير « كاذبة » لتبرير تلك المبالغ، في غياب أي مراقبة للمديريات لمقارنة الفواتير بالألعاب التي يتم اقتناؤها.

**6- رفعت مطالب الإدماج والتسوية الإدارية والقانونية، وقيمت بعدة أشكال احتجاجية سواء محليا أو مركزيا، هل تلقيت وعودا من أجل تسوية ملفكن المطالب الذي عمر طويلا؟**

بالنسبة لسكرتارية مربي ومربيات التعليم الأولي، التابعة للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي رفعت ملفا مطالبا يتضمن العديد من المطالب على رأسها الإدماج في الوظيفة سواء في الوزارة أو الأكاديميات، وبأجور

## مقتطف من التصريح الحكومي الذي قدمته حكومة أخنوش أمام مجلسي البرلمان

# التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

من فرص النجاح المدرسي والمهني مع تقليص هام للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن السلوكات المنحرفة. ولاستكمال تطوير الشبكة الوطنية للحضانات للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 4 سنوات، تحرص الحكومة على مواكبة تطوير رياض الأطفال منذ سن الرابعة حتى يتمكنوا من الانفتاح والاستعداد للتعليم في المدرسة الابتدائية. ومن خلال تزويد الهيئة الوطنية للتقييم بوسائل عمل إضافية، سنتيح ظروف تقييم صارم ومتواصل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالطفولة المبكرة.

وتحرص الحكومة على جودة الأنشطة داخل مؤسسات التعليم الأولي. لذا نلتزم بتكوين

مربين متخصصين في تنمية الطفولة المبكرة، بالإضافة إل دعم صياغة الأنشطة التربوية. وتكلمة للتكوينات الحالية، سيتيح إدخال تكوين محدد في كلية علوم التربية تجاوز نواقص تعميم التعليم الذي لم يقترن بهاجس جودة التكوين. كما سنشجع وضع برامج تدخل مبتكرة لفائدة الطفولة المبكرة.

لبناء مستقبل يتمتع فيه كل مغربي بنفس فرص النجاح، نتعهد داخل الحكومة بدعم وتطوير سياسة طموحة لتنمية الطفولة المبكرة. قبل الأزمأة الصحية، كرست المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كونها مبادرة تنموية ملكية ساهمت وتساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة، للاعتناء بالطفولة المبكرة. ولا شك أن تنمية الطفولة

المبكرة تعد أحد الاستثمارات الأكثر مردودية لمستقبل بلادنا. إن تشجيع مرحلة التعليم الأولي وإحداث بنيات استقبال لرعاية الأطفال الصغار يساهم في سد الفجوة بين الأطفال من خلفيات اجتماعية متباينة، سواء من حيث اكتساب اللغة والكفاءات المعرفية، أو من حيث تطوير المهارات الاجتماعية. وفي غياب تدخل مبكر، تترسخ هذه الفوارق المبكرة وتنمو مع مرور الوقت دون أن تمكن إزالتها بعد ذلك. كما يساهم تعميم التعليم الأولي في رفع معدل نشاط رفع معدل نشاط النساء، من خلال خفض الكلفة التي تتحملها الأسر لرعاية الأطفال.

وهكذا فإن الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة يزيد

## الاختصاصات الجديدة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، كما وردت في المرسوم رقم 2.21.831 الصادر في 21 أكتوبر 2021



### المادة الأولى

يمارس السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الاختصاصات المسندة، على التوالي، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والسلطة الحكومية المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية بموجب النصوص الجاري بها العمل، ولاسيما المرسمين المشار إليهما أعلاه رقم 2.02.382 الصادر في 6 جمادى الأولى (1423) 17 يوليو 2002 ( ورقم 2.06.184 الصادر في 18 من شوال 1427) 10 نوفمبر 2006). كما يمارس الاختصاصات المتعلقة بالرياضة ورياض الأطفال المسندة إلى السلطة الحكومية المكلفة بالمشاب والريضة بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.13.254 الصادر في 10 رجب 1434 (21 ماي 2013)

### المادة الثانية

يتولى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة السلطة على :  
- مجموع الهيكل المركزية واللامركزية المحدثة بموجب المرسمين السالفي الذكر رقم 2.02.382 ورقم 2.06.184 ؛  
- الهيكل المكلفة بالرياضة ورياض الأطفال المحدثة بموجب المرسم السالف الذكر رقم 2.13.254 .  
كما يتولى السلطة على المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة إلى حين تغيير المرسوم رقم 2.10.622 الصادر في 24 من شوال 1432

(23 سبتمبر 2011) المتعلق به.

### المادة الثالثة

يمارس السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وصاية الدولة على جميع المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية.



# مربيات التعليم الأولي .. حجرة هشة في بناء عشوائي

## يامنة مربية تناجي الصمت بين جبال «تيفريت نايت حمزة»

محمد لغريب



الجمعية». تم تحكي يامنة، بكل حصره على 6 سنوات ضاعت من عمرها « مع بداية الموسم الدراسي 2020-2021 اقترح علي رئيس الجمعية توقيع عقد شغل بملغ لا يتجاوز 750 درهم للشهر، رفضت توقيع العقد لأنه لا يتضمن ما جاء فيه من شروط يخالف المذكرة الوزارية وتم فسخ الشراكة مع المديرية الإقليمية للتعليم بأزيلال، وتم توقيع شراكة جديدة مع جمعية أبناء وأولياء التلاميذ بمجموعة مدارس تيفريت نايت حمزة التي أسندت لها مهمة تسيير قسمة التعليم الأولي، وتم إبعادي، بعد أن تم تشغيل مربيات جديرات عن طريق القرعة».

أحست يامنة بظلم شديد، وهي تشاهد ما يجري أمام أعينها من إقصاء، وطرد، فقررت الدخول في اعتصام مفتوح مصحوب بإضراب عن الطعام أمام مجموعة تيفريت نايت حمزة في ظروف قاسية حسب تصريحاتها للجريدة، بعد أن تبخرت الوعود التي تلقتها من عدة جهات لحل ملفها.

### يامنة في اعتصام في وقت سابق أمام مجموعة مدارس تيفريت نايت حمزة

« اتخذت هذه الخطوة من أجل انتزاع حقي في الشغل بعد أن تم طردي وتعويضي بمربيتين جديرتين « تلقيت وعودا كاذبة كان الهدف منها امتصاص غضبي وضرب عزيمتي في الدفاع عن حقوقي وكرامتي ».

يامنة، لا تتوانى في الدفاع كمرية عن أحقيتها في البقاء إلى جانب الأطفال، وهي تستعرض مختلف الشواهد التي تثبت استفادتها من عدة دورات تكوينية في مجال التعليم الأولي مسلمة من المديرية الإقليمية لأزيلال تثبت كفاءتها وتجربتها في مجال التعليم الأولي.

«أنا أحب مهنتي، أنا الآن في حاجة ماسة إلى الشغل، وظروفي الاجتماعية الصعبة تحتم علي مساعدة عائلتي، وسأواصل معركتي حتى استرداد حقي الذي تم الإجهاز عليه»، تقول يامنة.

فقراء، إلى أن قرر الأباء تعويضي بمساهمات في حدود 20 درهم، كانت غير كافية طبعاً، ولا توازي حجم المجهود الذي كنت أقوم به، ولكن حملت على عاتقي القيام بهذه المهمة ».

في سنة 2017 اجتاحت الفيضانات المنطقة لم تسلم منها القاعة التي كانت تدرس فيها يامنة أطفال الدوار، واضطرت للبحث عن قاعة جديد لإتمام ما كانت قد بدأت، تسرد لنا قصتها.

تقول « اتصلت برئيس جمعية نور للأعمال الخيرية بـ « تيفريت نايت حمزة »، التي وقعت شراكة مع المديرية الإقليمية للتربية والتعليم بأزيلال ووقعت معها العقد للاشتغال كمرية رغم هزالة الأجر الذي كنت أنقأضاه، واصلت عملي إلى غاية بداية الموسم الدراسي الماضي، عندما اكتشفت أنني أصبحت عبء

غادرت يامنة اعليجان ذات 25 ربيعا الدراسة سنة 2014، دون أن تكمل مشوارها الدراسي، بعد أن كان حلمها هو الحصول على شهادة البكالوريا، فاختارت أن تخوض غمار تجربة العمل في التعليم الأولي، لكنها تجربة انتهت باعتصام وإضراب عن الطعام ووعود ربما لن تتحقق.

« أخذت المبادرة بمحض إرادتي وقررت العمل في ميدان التعليم الأولي، قدمت طلبي لرئيس جماعة تيفريت نايت حمزة بهدف منحي قاعة متعددة التخصصات للتدريس فيها أطفال البلدة، وهو ما تم بالفعل حيث بدأت أدرس الأطفال وأنا أتطلع أن يكبر المشروع ويكبر معه الحلم « تحكي يامنة.

ثم تضيف « لم أكن أتقاضى في البداية أي درهم عما كنت أقوم به من مهام، رغم صعوبة التدريس في منطقة جبلية أهاليها

## نعيمة: أشخاص حولوا الجمعيات إلى وسيلة للاستزاق وهضم حقوق المربيات

أعدده: خالد أبو رقية

ومن الكثير من المصاريف، وفي الوقت نفسه تطالب آباء وأولياء الأمور بأداء مبالغ تتراوح ما بين 200 درهم و300 درهم وهذا أمر غير قانوني».

انتقادات نعيمة أتت لأنه حسب تصريحها للجريدة «من المفترض التعليم الأولي في إطار الجمعيات يكون مجاني أو بثمان رمزي لا يتجاوز 20 درهم، باعتبار أن الشراكة التي تنجز معها في هذا الإطار تم على أساس أنها جمعية غير ربحية، دون الحديث عن جمعيات تشغل حضانة وهي في الاصل بدون رخصة وتفرض أئمة مرتفعة على الآباء، أتحدث عنها انطلاقاً من تجربة وبالأخص على مدينة هوار، أكاد أجزم أن جميع الجمعيات التي تسيّر رياض الأطفال ينطبق عليها ما قلته».

وضعية يامنة تعتبر نموذجاً يختصر حال المربيات اللواتي يعملن مع الجمعيات، وقصتها تختزل وضعية هذه الفئة كما تسلم الضوء على الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال، مجال يعرف تلاعبات واستغلالاً لموارد الدولة وجيوب الآباء وجهد المربيات على حد سواء كما تحكي نعيمة من منطقة هوار.

نعيمة مربية اشتغلت مدة طويلة مع إحدى الجمعيات في مجال التعليم الأولي، ومن خلال تجربتها تؤكد أنه وضعه كارثي وتوضح في تصريح لملفات تادلة «رئيس الجمعية يدفع الملف ويتقاضى الدعم المخصص في الأصل للمربية، والتعليم الأولي المدمج من المفترض أن يكون مجانياً بالنسبة للأطفال، غير أن ما نلاحظه هو أن الجمعية أصبحت تفرض أئمة باهظة على الآباء مثل ما هو الحال لمؤسسات التعليم الخصوصي، فالجمعية تستفيد من 400 درهم شهرياً خاصة لتجهيزات القاعات والطبع، فضلاً عن أن الاقسام حالتها مزرية».

وتضيف نعيمة «بالنسبة للواجب الشهري الذي يؤديه الآباء فالمربية تحصل على جزء يسير منه والباقي يذهب إلى جيب رئيس الجمعية، الذي في الغالب يكون أمياً لا علاقة له بالتربية، وتبقى المربية هي الضحية في كل ذلك، في حين أن أعضاء هذه الجمعيات التي تشتغل يغتنون على ظهر المربيات اللواتي تحرمن من حقوقهن».

نعيمة التي خبرت جيداً كواليس عمل هذه الجمعيات تؤكد أنها «تتوصل بدعم قد يصل إلى 7 أو 8 ملايين سنتيم سنوياً، ما يعني أن الاشتغال في إطار جمعية والتي هي أصلاً معفية من الضرائب

